

## عقد دراسة استشارية رقم (٨٨٨ / ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥)

انه في يوم الأحد الموافق ٤/٥/٢٠٢٥ تم ابرام هذا العقد بين كلاً من:  
**الولاية:** الهيئة العامة للطرق والجسور ومقريها ١٥١ طريق النصر - مدينة نصر بصفتها المتعاقد، وهي الجهة المستفيدة من عملية "استكمال الاستشارات الهندسية لأعمال الإشراف على التنفيذ لمشروع الجسر الترابي للخط الأول للقطار الكهربائي السريع (العين السخنة - العاصمة الإدارية - العلمين - مطروح) قطاع (العلمين - فوكة) من الكم ٣٩٤ حتى الكم ٤٠٥ بطول ١٠ كم (القطاع السادس) بالأمر المباشر، ويمثلها قانوناً في التوقيع على هذا العقد السيد اللواء مهندس / طارق محمد عبد الجاداد - بصفته رئيس مجلس الإدارة.

**ثانياً:** شركة مركز س JACK للاستشارات الهندسية د. سعد الجيوشي SGAC

الكائن مقره / فيلا ٧٩- البنفسج ٧ - التجمع الأول - القاهرة الجديدة  
 ومسجل بسجل تجاري رقم ١٨٧٢٨٢ بطاقة ضريبية رقم ٦٩٢-٢٥٦-١٢٦  
 ويمثلها السيد الدكتور / سعد محمد محمود الجيوشي - بصفته رئيس مجلس الإدارة  
 وتتولى عنه في التوقيع / أحمد رضي محمد عبد الجاداد بموجب توكيل  
 بطاقة رقم قومي ٢٨٩١٢٨١٧٠١١٣٦

**طرف ثالث (طرف ثالث)**

### تمهيد

حيث ان الطرف الأول أبدى رغبته في التعاقد على عملية إستكمال الاستشارات الهندسية لأعمال الإشراف على التنفيذ لمشروع الجسر الترابي للخط الأول للقطار الكهربائي السريع (العين السخنة - العاصمة الإدارية - العلمين - مطروح) قطاع (العلمين - فوكة) من الكم ٣٩٤ حتى الكم ٤٠٥ بطول ١١٠ كم (القطاع السادس) بالأمر المباشر، ووفقاً لما تم تخصيصه من اعتمادات مالية، حيث أبدى الطرف الثاني استعداده للقيام بذلك واتمامه وفقاً للشروط والمواصفات وايه متطلبات اخرى وكما هو منصوص عليه بكراسة الشروط والمواصفات والعرض المقدم منه، والذي قبله الطرف الأول.

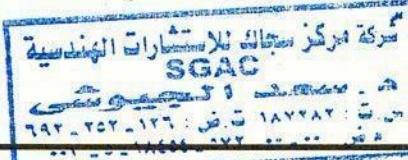
وفي ضوء اعتماد السيد الفريق / نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية ووزير الصناعة والنقل لإجراءات طرح العملية وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولا تحته التفصية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاتهما، وطلب عرض السعر وكراسة الشروط والمواصفات بشأن الاتفاق المباشر على عملية إستكمال الاستشارات الهندسية لأعمال الإشراف على التنفيذ لمشروع الجسر الترابي للخط الأول للقطار الكهربائي السريع (العين السخنة - العاصمة الإدارية - العلمين - مطروح) قطاع (العلمين - فوكة) من الكم ٣٩٤ حتى الكم ٤٠٥ بطول ١١٠ كم (القطاع السادس) بالأمر المباشر ووفقاً لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بموضوع هذا العقد وما اوصت به لجنة الاتفاق المباشر من قبول العرض المقدم من الطرف الثاني بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنية (فقط وقدره ثلاثة مليون وثمانمائة ألف جنيه لا غير) والذي نمت الترسية بناءً عليه، باعتباره الأفضل شرطياً والأقل سعراً واستجابة للشروط والمتطلبات الفنية واعتماد السلطة المختصة لتوصية اللجنة بتاريخ ٢٠٢٥/١/١٠ وبعد ان اقر الطرفان بأهليةهما وصفيتهما للتعاقد اتفقا على الآتي:

### الند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات الفنية ومحضر المفاوضة وكافة المكاتبات المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة والعمامة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتتماً ومكملاً لأحكامه.

### الند الثاني

تعتبر كراسة الشروط والمواصفات وما تضمنه من ملحقات يوضح موضوع العقد والاشتراطات الخاصة والتزامات طرف التعاقد والمرفقة بهذا العقد جزء لا يتجزأ منه.



### المقدمة الثالثة

أقر الطرف الثاني بأن الغرض من هذا العقد هو تقديم أعمال الخدمات الاستشارية استكمال الاستشارات الهندسية لأعمال الإشراف على التنفيذ لمشروع الجسر الترابي للخط الأول للقطار الكهربائي السريع (العين السخنة - العاصمة الإدارية - العلمين - فوكة) من الكم ٤٩٠ حتى الكم ٥٠٠ بطول ١٠٠ كم (القطاع السادس) (العلمين - الماسير) بما شمله ذلك من توفير العناصر الازمة، ووفقاً للمواصفات الفنية والمطلبات والاشتراطات الواردة بكراسة الشروط ويلتزم بالتعاون والتنسيق مع الطرف الأول لتحقيق الغرض. ويعنى على الطرف الثاني مراعاة كافة القوانين ولوائح والتعليمات والقواعد المعمول بها ذات الصلة بالدراسة الاستشارية محل التعاقد سواء كانت سابقة أو لاحقة على ابرام العقد.

### المقدمة الرابعة

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ محل العقد وفقاً للممارسات الجيدة وأفضل المعايير المتعارف عليها وطبقاً للمواصفات الفنية والمطلبات والاشتراطات الواردة بكراسة الشروط وان يقدم للطرف الأول الدراسة الاستشارية محل العقد لمدة (٦) شهور نظير مبلغ وقدره ٣٠٨٠٠٠ جنية (فقط وقدره ثلاثة مليون وثمانمائة ألف جنيه لا غير) شاملة كافة الرسائب والرسوم والتكاليف والنفقات ذات الصلة.

### المقدمة الخامسة

وفقاً لكراسة الشروط والمواصفات، تكون مدة تقديم الدراسة الاستشارية محل هذا العقد (٦) شهور، تبدأ من تاريخ التوقيع على العقد.

### المقدمة السادسة

يتم حجز مبلغاً إجمالياً مقداره ١٩٠٠٠ جنية (فقط وقدره مائة وتسعمون ألف جنيه لا غير) بما يعادل نسبة ٥٪ من إجمالي هذا العقد كتأمين نهائى، طوال مدة تنفيذ العقد وذلك من خلال حجز مستحقات الشركة عن العملية محل التعاقد ويظل هذا التأمين سارياً طوال مدة تنفيذ العقد.

### المقدمة السابعة

يلتزم الطرف الثاني بتقديم الدراسات الاستشارية محل هذا العقد ل أعمال الخدمات الاستشارية استكمال الاستشارات الهندسية لأعمال الإشراف على التنفيذ لمشروع الجسر الترابي للخط الأول للقطار الكهربائي السريع (العين السخنة - العاصمة الإدارية - العلمين - فوكة) قطاع (العلمين - فوكة) من الكم ٤٩٠ حتى الكم ٥٠٠ بطول ١٠٠ كم (القطاع السادس) (بالأمر المباشر) على ان يتم ذلك خلال مدة (٦) شهور تبدأ من اليوم التالي لتاريخ توقيع العقد، ويعتهد بالاستمرار في تنفيذها حتى تمام الانتهاء منها ، كما يتبعنى عليه توفير جميع العناصر الازمة للتنفيذ في التوقيتات المناسبة ، وإذا تأخر في بدء تنفيذ التزاماته عن الموعود سالف البيان يكون للطرف الأول الحق في توقيع الجزاءات الواردة بالبند السابع والعشرون من هذا العقد .

### المقدمة الثامنة

يجب على الطرف الثاني ان يؤدى التزاماته التعاقدية بكل دقة ومهنية باتباع الممارسات الجيدة وأفضل المعايير المتعارف عليها وخطه العمل المقررة في هذا الشأن ، وان يتبع احكام القوانين المعمول بها والقواعد والأصول الفنية، وان يلتزم بالتوجيهات والتعليمات التي يصدرها اليه الطرف الأول او من يمثله او ينوب عنه، ويراقب على ما يوفر له الطرف الأول لاستخدامه في تنفيذ التزاماته التعاقدية ، وان يلتزم بالنزاهة والشفافية اثناء تنفيذ العقد ، كما يلتزم بتجنب تعارض المصالح في المهام التي سوف يقوم بها ومهامه الأخرى ، او سابق تعاملاته مع الطرف او غيره وطبقاً للاشتراطات والمطلبات الواردة بكراسة الشروط ، ويلتزم بالتعاون والتنسيق مع الطرف الأول لتحقيق الغرض من هذا العقد، وان يراعي الممارسات الإدارية الجيدة وان يقوم في كل ما له علاقة بهذا العقد بتقديم النصائح الامينة وان يدعم في كل وقت وتحمى مصالح الطرف الأول في التعاملات مع غيره .

### المقدمة التاسعة

يحظر على الطرف الثاني والعاملين لديه اى اجراء اى ارتباط مع الغير او الانخراط سواء بطريقه مباشرة او غير مباشرة في اى من الاعمال او الانشطة التي تتعارض مع تنفيذه لالتزاماته التعاقدية او الاعمال الموكله اليه بمقتضى هذا العقد، ولهذا قدم الطرف الثاني للطرف الأول اقرار يقيد بتعهده بتجنب تعارض المصالح، كما يحظر على الطرف الثاني استغلال ما وفره له الطرف الأول لاستخدامه في تنفيذ محل هذا العقد باى نوع من انواع الاستغلال او الاستخدام، وفي حالة مخالفه الطرف الثاني لاي من ذلك فيتحقق للطرف الأول قيس العقد.

موجة  
مرسسة





البند العاشر

على الطرف الثاني ان يقدم للطرف الأول الدراسة الاستشارية محل هذا العقد وفقاً للشروط والمواصفات المتفق عليها، وان تكون معبره ومحقة لمطالبات الطرف الأول بما في ذلك كافة المخرجات والمعالجات والمقترنات والتوصيات او غير ذلك مما يقدمه الطرف الثاني للطرف الأول

البند الحادى عشر

يضمن الطرف الثاني ما ينشأ عن هذا العقد على الوجه الكامل، ويكون مسؤولاً عن أي ضرر قد يترتب أو يظهر نتيجة إهماله أو تقصيره أو أي أخطاء، ولا تعفي موافقة الطرف الأول من مسؤولية الطرف الثاني، وإذا ظهر أي ضرر نتيجة لما تقدم فعلى الطرف الثاني إصلاحه على نفقته، وإذا صر في أجراء ذلك للطرف الأول أن يجربه على نفقته وتحت مسؤوليته . وتعين على الطرف الثاني مراعاة كافة القوانين واللوائح والتعليمات والقواعد المعمول بها ذات الصلة بالدراسة الاستشارية محل التعاقد سواء كانت سابقة أو لاحقة على أبرام العقد.

ابن داود

أقر الطرف الثاني بحق الطرف الأول في أن يقوم بنفسه او بواسطة أي شخص او جهة يحددها الطرف الأول المراجعة او التفتيش او التحقق من مستوى تنفيذ الطرف الثاني لالتزاماته التعاقدية في أي وقت دون الحاجة الى اخطار او اذن مسبق .

العدد الثالث عشر

يلتزم الطرف الأول بان يسدد الكترونياً للطرف الثاني دفعات تحت الحساب تبعاً لتقديم العمل وذلك طبقاً للضوابط والشروط الواردة بالمادة (٤٥) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨، وذلك على حسابه بالبنك.

وفي حالة عدم وفاء الطرف الأول بالمتطلبات المحددة يلتزم بان يؤدي للطرف الثاني ما يعادل تكلفة التمويل لقيمة المطالبة عن فتره التأخير وفقاً لسعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي المصري وقت المحاسبة شريطة تقديم الطرف الثاني مستندات رسمية بالمتطلبات .

العدد الرابع عشر

للطرف الأول الحق في تعديل كميات أو حجم العقد بالزيادة أو النقص بما لا يتجاوز (١٥٪) بالنسبة لكل بند بذات الشروط والأسعار دون أن يكون للطرف الثاني الحق في المطالبة بأى تعويض عن ذلك، ويجب في جميع حالات تعديل العقد الحصول على موافقة السلطة المختصة ووجود الاعتماد المالي اللازم وأن يصدر التعديل خلال فترة سيريان العقد، ولا يؤثر ذلك على أولوية الطرف الثاني في ترتيب عطائه، وإن تعذر مدة العقد الأصلي إذا تطلب الأمر ذلك بالقدر الذى يتنااسب وحجم الزيادة أو النقص.

لبند الخامس عشر

جميع ما ينتج عن هذا العقد والذي قدمه الطرف الثاني لأجل تنفيذ التزاماته التعاقدية يعد ملكاً خالصاً للطرف الأول بما في ذلك كافة الحقوق بأي واعها المختلفة، ولا يحق للطرف الثاني استخدامه الا فيما له علاقة بتنفيذ التزاماته التعاقدية، ويتحمل الطرف الثاني جميع الاثار المترتبة على الادعاءات الصادرة عن الاخرين بسبب تعديه على اي حق او امتياز او تصميم او علامة تجارية او غير ذلك من ادعاهات .

لیند السادس عشر

لا يجوز للطرف الثاني اثناء تنفيذ هذا العقد ان يقوم بغير من عهد اليهم ووافق عليهم الطرف الأول بتتفيد بعض بنوده من الباطن دون موافقة الطرف الأول، وبظل الطرف الثاني وحده مسؤولاً عن أيه افعال او اعمال او اخطاء في تنفيذ العقد، كما يلتزم باطلاع من عهده اليهم بتنفيذ بعض بنود العملية من الباطن على ما يخصهم من شروط التعاقد.

البند السابع عشر

**كلف الطرف الأول السيد — بصفته — بموجب القرار رقم — الصادر في — مسؤولاً عن إدارة هذا العقد.**

يُسأل الطرف الثاني عن أي مخالفات لأحكام القوانين واللوائح والتعليمات والقواعد المعمول بها ذات الصلة أو عن سلامة محل هذا العقد ولا يجوز له أو لغيره الرجوع على الطرف الأول بالتعويض عن أيه أضرار تترتب نتيجة عدم سلامته أو غير ذلك .



البند التاسع عشر

أقر الطرف الثاني بأنه عاين موقع تنفيذ محل هذا العقد المعاينة التامة النافية للجهالة شرعاً، ومتفهم لظروف التنفيذ ذات الصلة وقبل المخاطر المتصلة بها وأنه قبل تنفيذ التزاماته التعاقدية بهذا الموقع وبحالته الراهنة دون أن يحق له الرجوع على الطرف الأول بالتعويض عن أي أضرار تترتب نتيجة عدم سلامته أو عن تعرض الغير له أو أي عيب خفي أو غير ذلك.

العدد العشرون

إذا تأثر الطرف الثاني في تنفيذ هذا العقد عن الميعاد المحدد به لأسباب خارجة عن إرادته،  
يجوز للطرف الأول إعطاء مهلة مناسبة من المدة الأصلية لتنفيذ دون توقيع مقابل تأخير،  
وفي حالة تأخره لأسباب راجعة اليه فيوقع عليه مقابل تأخير يحسب من بداية المهلة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يُحظر على الطرف الثاني التنازل للغير على العقد كلياً أو جزئياً التزاماً بحكم المادة رقم (٩٢) من القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ، **المبدأ الثاني والعشرون**  
اقر الطرف الثاني عند توقيعه على هذا العقد بقدم صدور أحكام نهائية ضده في إحدى الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات، أو في جرائم التهرب الضريبي أو الحماكم .

العدد الثالث والعشرون

يلتزم الطرف الثاني والمالين لديه بالمحافظة على سريه وخصوصية ما يحصلون عليه من بيانات او مستندات ايا كانت طبعتها تكون متعلقة بالعقد وتعهد بعدم افشائها للغير وذلك طوال مده سريان العقد او بعد انتهاؤه او فسخه، وبعد الاخلاص يبدأ السرية والخصوصية بمثابة اخلالاً جسيماً بشروط العقد ودون الالحاد بأية عقوبة مقررة في هذا الشأن.

البند الرابع والعشرون

يلزم الطرف الثاني بتحمل كافة الضرائب والرسوم وغيرها التي تستحق على هذا العقد من تاريخ توقيعه وسدادها في مواعيدها المحددة قانوناً.

العدد الخامس والعشرون

اتفاق الطرفان على بذل أقصى جهد للتلازم ببنود التعاقد طوال مدة تنفيذه طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية، وفي حالة حدوث خلاف بينهما أثناء تنفيذه يتم عقد اجتماع مع مسئول إدارة العقد أو ممثل الجهة الإدارية بحسب الأحوال خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ ظهور الخلاف وذلك لمناقشته، واتخاذ الإجراءات الآتية:-

- ١- فتح مكتب التعاقد كأداة متخصصة للإشراف على تنفيذ العقد.

- فحص شروط التعاقد بكل دقة واتخاذ الحل المناسب للمسكحة.
  - قيام إدارة التعاقدات بإعداد تصور عن موضوع الخلاف وتقديم رأي فني ومالى وقانونى للسلطة المختصة، ويجوز لها الاستعانة باستشارى متخصص للمساعدة في دراسة الخلاف وتقديم الرأى .
  - تسوية الخلاف الذى نشأ بالطرق الودية بما لا يخل بحقوق والتزامات طرفى العقد، وإذا ترتب على التسوية "الودية" أي أعباء مالية فتتم عرضها على السلطة المختصة للموافقة عليها بعد تقديم كافة المستندات والبيانات والمبررات لتسوية الخلاف .
  - وفي جميع الحالات يلتزم طرفى التعاقد بالاستمرار فى تنفيذ التزاماتها الناشئة عن هذا العقد.

**النـد السادس والعشـرون**  
في حالة اخلال الطرف الثاني بأي شرط جوهري من شروط التعاقد، يحق للطرف الأول فسخ العقد او تتفذه.

١٥١ طريق النصر - مدينة نصر - القاهرة - ص.ب. ١٠١١ - الرقم البريدي ١١٧٦٥ - ت: ٢٣٨٩١٩٧٦ - ٢٣٨٩٢٠٨٣ - ٢٣٨٩٢٠٤٧ - الخط الساخن ١٩٤٨٧

### السند السابع والعشرون

يفسخ هذا العقد تلقائياً في الحالات الآتية:

- ١- إذا تبين أن الطرف الثاني استعمل بنفسه أو بواسطة غيره الغش أو التلاعب في تعامله مع الطرف الأول أو في حصوله على العقد .
- ٢- إذا تبين وجود تواطؤ أو ممارسات احتيال أو فساد أو احتكار من قبل الطرف الثاني .
- ٣- إذا أفلس الطرف الثاني أو أُعسر .

### السند الثامن والعشرون

يسري على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادرة بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ ، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص بهذا العقد .

### السند التاسع والعشرون

يتم تسوية المنازعات والخلافات التي تنشأ أثناء التنفيذ وفقاً للطرق والشروط والاحكام المنصوص عليها في المادة (٩١) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ، مع مراعاة ضرورة الحصول على موافقة الوزير المختص في حالة اللجوء إلى التحكيم .  
وتختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في أي نزاع ينشأ عن تنفيذ هذا العقد .

### السند الثلاثون

يعد الطرف الأول تقييم دوري لأداء الطرف الثاني وعلى مدار فترة تنفيذ للالتزاماته التعاقدية، ويتم توثيق هذا الأداء أولاً بأول وحتى انتهاء التعاقد، ويلتزم الطرف الأول بنشر هذا التقييم على بوابة التعاقدات العامة على أن يتضمن النشر بيانات الطرف الثاني ومستوى إدراة ومدى التزامه بشروط التعاقد، وغيرها من بيانات ذات صلة بالتنفيذ، ويحتفظ الطرف الأول بأصل التقييم بملف العملية .

### السند الحادي والثلاثون

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كلًا منها تصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما، وأن جميع المكاتب والمراسلات والاعلانات والاخذارات التي توجه او ترسل او تعلن او تخطر عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافية أثارها القانونية، وفي حال تغير أحد الطرفين لعنوانه يتغير عليه إخطار الطرف الآخر بهذا العنوان الجديد خلال خمسة عشر يوماً بخطاب مسجل بعلم الوصول، والا اعتبرت مكاتبته ومراسلته واعلاناته وإخطاراته على العنوان المبين بهذا العقد صحيحة ومنتجة لكافية أثارها القانونية .

### السند الثاني والثلاثون

تحرر هذا العقد من أصل واربعة نسخ، سلمت احدها إلى الطرف الثاني، واحتفظ الطرف الأول بالأصل والنسخ الأخرى للعمل بمقتضاتها عند اللزوم .

### الطرف الثاني

شركة مركز سجال للاستشارات الهندسية

التوقيع ( ٢٠٢٢ )

د/ أحمد رضي محمد عبد الجاد

بموجب توكيل

### الطرف الأول

الهيئة العامة للطرق والكبارى

التوقيع ( )

لواء مهندس / طارق محمد عبد الجاد

رئيس الهيئة العامة للطرق والكبارى

